الأمم المتحدة

S/PV.8284



# مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

## الجلسة ٨٢٨٤

الأربعاء ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد نبينزيا/السيد بوليانسكي | (الاتحاد الروسي) |
| *الأعضاء:* | إثيوبيا | السيد أليمو |
| | بولندا | السيدة فرونيتسكا |
| | بوليفيا (دولة – متعددة القوميات) | السيد إنتشاوستي خوردان |
| | بيرو | السيد ميثا – كوادرا |
| | السويد | السيد أورينيوس سكاو |
| | الصين | السيد ياو شاوجون |
| | غينيا الاستوائية | السيد إيسونو مبينغونو |
| | فرنسا | السيدة غيغن |
| | كازاخستان | السيد توميش |
| | كوت ديفوار | السيد دجيدجي |
| | الكويت | السيد المنيخ |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد ألين |
| | هولندا | السيد فان أوستيروم |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة فرنش |

## جدول الأعمال

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2018/521)

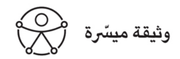


1818192 (A)









افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

## إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

## منطقة وسط أفريقيا

### تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2018/521)

**الرئيس** (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى الاشتراك في هذه الجلسة السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومعالي السيد أحمد علامي، الأمين العام الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

ينضم السيد علامي إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من مانهاسيت، نيويورك.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/521، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد فال.

**السيد فال** (*تكلم بالفرنسية*): ما فتئت الحالة في وسط أفريقيا عصيبة منذ نشر تقرير الأمين العام (S/2018/521) المعروض على أعضاء مجلس الأمن، بسبب عدد من التهديدات الخطيرة للاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي – الاقتصادي، بما في ذلك في البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة الطويلة الأمد، من قبيل جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الإحدى عشرة، إما في وسط الدورة الانتخابية أو في بدايتها، ونتيجة لذلك، تعاني من التوترات المتعلقة بالعمليات الانتخابية. ولا يزال الناس في كل مكان يطالبون بتحسين الظروف الاجتماعية – الاقتصادية.

لاتزال هناك مطالب قوية من أجل مشاركة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والقيام بالمساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية. لقد كثّف بلدي العمل مع بلدان المنطقة دون الإقليمية، وتقديم الدعم للمنظمات دون الإقليمية، بما في ذلك من خلال قيادة البعثات أو نشر المزيد منها لمضاعفة جهودنا في مجال منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات. اسمحوا لي أن أوضح بعض التطورات الجديدة في المنطقة دون الإقليمية.

لقد صدر الدستور الجديد الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في تشاد في ٤ أيار/مايو، وأدت الحكومة الجديدة اليمين في ١٠ أيار/مايو وترأس الرئيس إدريس ديبي إتنو الاحتفال الذي أُقيم في ٢٤ أيار/مايو لإنشاء الإطار الوطني للحوار السياسي الذي يشمل ١٥ عضوا من الأغلبية و ١٥ عضوا من المعارضة. بالتنسيق مع شركائنا، فإن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مستعد لدعم الإطار الوطني للحوار السياسي بينما يواجه التحدي المتمثل في تعزيز الحوار الشامل للجميع، وتهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات برلمانية سلمية وذات مصداقية في تشرين الثاني/نوفمبر.

شرعت الهيئة الانتخابية المنشأة حديثا في غابون في الأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية المقبلة. خلال اجتماعي مع رئيس هيئة الانتخابات المركزية في ١٨ أيار/مايو، أكدت من جديد استعداد الأمم المتحدة لدعم العملية الانتخابية. من أجل زيادة تمثيل المرأة والشباب في المناصب الانتخابية وهيئات صنع القرار، قدم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لشبكة النساء في مجلس

الشيوخ لتنظيم حلقة عمل تدريبية في ليبرفيل، في الفترة من ٥ إلى ٧ حزيران/يونيه، استهدفت القادة السياسيين من النساء والشباب.

أصدر رئيس بوروندي بيير نكورونزيزا دستورا جديدا في ٧ حزيران/يونيه، عقب مصادقة المحكمة الدستورية على نتائج الاستفتاء الذي أجري في ١٧ أيار/مايو. أعرب العديد من أصحاب المصلحة والشركاء عن قلق مفاده أن الإصلاح قد يبدد المكاسب التي حققها اتفاق أروشا في مجال السلام والاستقرار والديمقراطية والمشاركة السياسية الشاملة. من المهم أن يواصل المجلس تقديم الدعم لعملية الوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا. أود أن أكرر النداء الذي وجهه المبعوث الخاص ميشيل كافاندو إلى الحكومة والمعارضة لاستئناف المحادثات واختتامها في أقرب وقت ممكن والبدء بالتحضير لإجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية في عام ٢٠٢٠.

إن تصاعد العنف والتوتر في مناطق الشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون التي لا تزال تتأثر بأنشطة بوكو حرام والآثار المترتبة على الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، مصدر قلق كبير. لقد جرى تسجيل أكثر من ٢٠ ٠٠٠ لاجئ كاميروني اجتازوا الحدود بالفعل إلى نيجيريا، وهم بحاجة إلى المساعدة. في ٢٥ أيار/مايو، صدرت أحكام ضد سبعة نشطاء ناطقين بالإنكليزية بالسجن لمدة تصل إلى ١٥ سنة بتهمة الإرهاب وغيرها من الاتهامات. لقد طالبت الأمم المتحدة باستمرار بإجراء حوار شامل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، لكون ذلك الوسيلة المثلى للتوصل إلى حل للأزمة، واستجابة لمظالم السكان الناطقين بالإنكليزية، وضمان السلامة الإقليمية للبلد، والاستقرار الإقليمي. أود أن أهنئ اللجنة الوطنية لتعزيز ثنائية اللغة والتعددية الثقافية على الجهود التي تبذلها، وأشجعها على مواصلة عملها والإحاطة علما على النحو الواجب بتوصيات عامة الشعب. كذلك فإن نزع فتيل التوترات يسهم على نحو سليم في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية المقررة هذا العام. في ذلك الصدد، ما برحت الأمم المتحدة تحض جميع الجهات الفاعلة على الامتناع عن أي أعمال عنف جديدة.

لقد جرت سلسلة من المحاكمات في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشمل القادة السياسيين الذين ألقي القبض عليهم عقب الانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام ٢٠١٦، أدت إلى إصدار أحكام بالسجن لمدد طويلة على العديدين منهم، بما في ذلك الحكم بالسجن ٢٠ عاما على الجنرال جان ماري ميشيل موكوكو، رئيس الأركان السابق للجيش والمرشح الرئاسي السابق. في حين أُحرز تقدم في النهوض بعملية السلام في منطقة بول، تسير عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوتيرة أبطأ من المتوقع. تواصل الأمم المتحدة دعم تلك العملية مع الشركاء الآخرين.

لا تزال التوترات قائمة في سان تومي وبرينسيبي عقب صدور قرار من الجمعية الوطنية التي تسيطر عليها الأغلبية في ٤ أيار/مايو يقضي بعزل قضاة محكمة العدل العليا بسبب الخلافات على قرار المحكمة العليا بشأن إعادة مصنع الجعة في البلاد، روسيما، إلى مستثمر أنغولي. وافقت الجمعية الوطنية في ٢٣ أيار/مايو على قرار بشأن تعيين قضاة المحكمة العليا الجدد، الذي اعتمد لاحقا في ٣٠ أيار/مايو. وفي اليوم التالي، طلبت أحزاب المعارضة من المحكمة الدستورية لمراجعة دستورية القانون.

إن الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال ترتب أثرا سلبيا على الحالة في المنطقة دون الإقليمية، لا سيما في البلدان المجاورة، مما تسبب في تدفق عدد كبير من اللاجئين. مع ذلك، أشعر بالتفاؤل إزاء النتائج التي توصلت إليها المرحلة الثانية من المشاورات مع الجماعات المسلحة التي أجراها فريق الميسرين التابع للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة. آمل أن تؤدي نتائج تلك المشاورات إلى تحسن ملموس في الحالة الأمنية. أحض بلدان المنطقة على المشاركة بنشاط أكبر في المبادرة الأفريقية،

سياسيا وماليا. وأشجع أيضا بقوة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة على التعجيل بعملية إنشاء اللجان المشتركة التي تعالج قضايا من قبيل مراقبة الحدود والتنقل الرعوي. سأواصل تركيز جهودي على حشد الدعم للمبادرة الأفريقية.

في ١١ حزيران/يونيه، قام الرئيس تيودورو أوبيانغ نغيما مباسوغو رئيس غينيا الاستوائية بدعوة جميع الأحزاب المسجلة قانونيا وغير المسجلة، والمجتمع المدني، والشتات إلى المشاركة في الحوار السياسي الوطني المقرر إجراؤه في تموز/يوليه. أود أن أهنئ الرئيس على مبادرته، ونتطلع باهتمام كبير إلى نتائج ذلك الحوار، الذي قد يوسع الأفق السياسي في البلد.

(تكلم بالإنكليزية)

ما فتئت آفة الإرهاب والتطرف العنيف تستبد بسكان المنطقة دون الإقليمية وتؤدي إلى تحويل الموارد الحكومية من برامج التنمية التي تمس الحاجة إليها إلى عمليات أمنية مكلفة. لم تتوقف جماعة بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة عن شن الهجمات المميتة على المدنيين وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والتسبب في عدد لا يحصى من الضحايا. يقوم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بإشراك المنظمات دون الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، في مكافحة جماعة بوكو حرام، ومعالجة المسائل ذات الصلة، وبشكل أعم، كالتطرف العنيف في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك تيسير تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية ضد جماعة بوكو حرام. كذلك ما زلت على اتصال وثيق مع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد محمد بن شمباس، من أجل تنسيق الدعم للجهود الإقليمية الرامية إلى معالجة أزمة حوض بحير تشاد.

في ٨ و ٩ أيار/مايو، عقد منتدى حكام حوض بحيرة تشاد للتعاون الإقليمي بشأن تحقيق الاستقرار وبناء السلام والتنمية المستدامة اجتماعه الافتتاحي في مايدوغوري، نيجيريا.

وأنشأ الحكام المنتدى بوصفه منبرا للتعاون الإقليمي بشأن تحقيق الاستقرار وبناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة المتضررة من جماعة بوكو حرام. وسيجتمع المنتدى، الذي يدعمه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرة في السنة على الأقل. إن التطرف العنيف واستمرار انعدام الأمن عبر الحدود والأنشطة الإجرامية تتفاقم بفعل تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. وفي مواجهة ذلك التحدي، وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ينعقد في ياوندي الآن المؤتمر الأول للدول الأطراف في اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفةوذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها – اتفاقية كينشاسا. وقد وضعت الاتفاقية من خلال لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا بدعم من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

وبصفة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أمانة اللجنة، فقد دعم الاجتماع الوزاري السادس والأربعين للجنة المعقود في برازافيل في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه. ويوفر المنتدى منبرَ صنع قرارات متميزا لمناقشة مجمل الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية – الاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية. كما حضر الاجتماع رؤساء وممثلو بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومنظمة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، اعترافا منهم بالحاجة إلى تعزيز التعاون والاتساق فيما بين كيانات الأمم المتحدة في الميدان. وأوصت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا بأن تسرّع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، التي اعتمدت في الاجتماع الحادي والأربعين للجنة في عام ٢٠١٥.

وأرحب بالتأييد في ٢٤ أيار/مايو لخطة العمل الإقليمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، في وسط أفريقيا، في أعقاب حلقة عمل لمدة يومين نظمتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في برازافيل. وسيكون من الأهمية بمكان تعبئة الموارد لضمان النجاح في تنفيذ الخطة. وإنني على اقتناع بأن مشاركة النساء والشباب ستكون بالغة الأهمية لضمان نجاح مؤتمر القمة المشترك للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي من المتوقع عقده في تموز/يوليه، بعنوان السلام والأمن والتطرف وتغذية نزعة التطرف في المنطقة التي تشملها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأدعو الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى كفالة مشاركة النساء والشباب في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات لمنع التطرف العنيف والإرهاب، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بدعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، العمل بطريقة منسقة.

ووفقا لولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، فقد ظل يشارك بنشاط في دعم الدول الأعضاء في وسط أفريقيا والمنظمات دون الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي ١١ و ١٢ أيار/مايو، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمكتب الإقليمي في اجتماعهما المشترك برنامجا لفترة السنتين ٢٠١٨/٢٠١٩ يشمل مزيدا من الزيارات المشتركة إلى المنطقة دون الإقليمية، والتحليل المشترك من أجل تعزيز التنسيق في منع نشوب النزاعات وإدارتها، وبناء السلام. وأرحب بقرار الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الإسراع في إصلاح المؤسسة. وأدعو الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى البقاء ملتزمة بإنجاز تلك العملية الهامة. ويمثل الإصلاح فرصة جيدة للمنظمة دون الإقليمية كي تحسّن أداءها، بما في ذلك أداء آلية التمويل لديها، من أجل كفالة تنفيذ المشاريع الرئيسية المتعلقة بالسلام والأمن وبناء السلام والحوكمة. وتقف الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء في هذا المسعى الحاسم.

ومنذ آخر تجديد لولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في عام ٢٠١٥، أثبت فعاليته كأداة لتعزيز خطة الأمانة المعنية بالمنع في وسط أفريقيا. كما أن أنشطة المكتب بالغة الأهمية في تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تقوية تنسيق جهود الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية. ونتطلع إلى تأييد مجلس الأمن لتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لفترة ثلاث سنوات أخرى، كما أوصى بذلك الأمين العام في تقريره.

**الرئيس** (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد فال على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد علامي.

**السيد علامي** (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أشارك اليوم عن طريق التداول بالفيديو في جلسة اليوم الهامة للنظر في التقرير الرابع عشر للأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا (S/2018/521). كما أود أن أشكر الرئاسة الروسية لمجلس الأمن على دعوتي للتكلم.

أود أن أذكر بأن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هي إحدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني التي تشكل ركائز التكامل الأفريقي. لقد تأسست الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في عام ١٩٨٣، وهي حيز جغرافي يمتد على مدى ٦,٦ ملايين كيلومتر مربع، حيث يعيش أكثر من ١٦٠ مليون نسمة. ويتمثل هدفها في تعزيز وتقوية التعاون المتناسق والتنمية المتوازنة في جميع المجالات الاجتماعيةالاقتصادية في دولها الأعضاء الـ ١١، وأعضاؤها هي أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو. وذلك هدف رئيسي مع العديد من التحديات، ونحن نأمل بصدق التغلب عليها بدعم من شركائنا الدوليين، وبخاصة الأمم المتحدة. وتتمثل أولوياتنا الرئيسية في الهياكل الأساسية، والبيئة، والسلام والمسائل المتعلقة بالأمن، التي لم تكن جزءاً من أهداف الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عندما أنشئت. لقد اضطرت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمعالجة المسائل المتعلقة بالسلام والأمن إذ برزت من فترة اتسمت بالهدوء بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٨ في سبع من دولها الأعضاء العشر خلال تلك الفترة. وتعززت أهداف الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في شباط/فبراير ١٩٩٩ بهدف منع نشوب النزاعات وتسويتها من خلال إنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، بدعم من الأمم المتحدة، في إطار لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

وبالإضافة إلى بروتوكولات مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، تم وضع صكوك قانونية وأطر معيارية أخرى لتزويد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بهيكل تنفيذي متماسك ومتنوع في مجال السلام والأمن. ومن بين تلك الصكوك، اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها، ومعاهدة تجارة الأسلحة. وقد تم اعتمادها بكينشاسا في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، ودخلت حيز النفاذ في آذار/مارس ٢٠١٧.

بطبيعة الحال، فإن هيكل السلام والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا يعمل بما يتماشى مع هيكل السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي؛ ويمكن تحسين النتائج، لكنها مشجعة بالفعل.

وبفضل هذا الهيكل، استطاعت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اتخاذ خطوات ملموسة على أرض الواقع. فنشرت أولى بعثات السلام التابعة لها في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأول وثاني بعثة لتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣، مع وجود ٦٠٠ ٢ فرد في عام ٢٠١٣،في ذروة الأزمة، قبل أن يتولى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة نشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى ثم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبالنظر إلى التهديد المستمر للأمن في المنطقة دون الإقليمية الذي تشكله الحالة في البلد، لا تزال الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تنظر في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتواصل الإعراب عن تضامنها مع هذه الدولة العضو. وفي هذا الصدد، تشارك مشاركة كاملة في المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الأمر الذي يتطلب دعما متعدد الأوجه من جانب المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالسلامة والأمن البحريين، تستضيف منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية الآن في ياوندي مركز التنسيق الأقاليمي للأمن البحري في خليج غينيا المكلف بتنفيذ الاستراتيجية التي وضعتها دول خليج غينيا، من خلال مؤسساتها الإقليمية: الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، وذلك، بطبيعة الحال، بدعم مستمر من الأمم المتحدة.

وقد عقد الاجتماع الأخير للقيادة العليا للمنظمات الثلاث في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨ للبت في الميزانية وصقل عملية تنظيم اجتماع مع الأطراف الثالثة المساهمة، بدعم تقني من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وفي مجال مكافحة الإرهاب بكل مظاهره، وبما ينسجم مع الاستراتيجية العالمية التي اعتمدتها الأمم المتحدة، اتخذت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مبادرات رئيسية، بما في ذلك وضع استراتيجية دون إقليمية بشأن مكافحة الإرهاب، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا. وتم إقرارها على المستوى الوزاري، وستقدم قريبا جدا إلى رؤساء الدول والحكومات للموافقة عليها.

وفي السياق نفسه، فإن مؤتمر القمة المشترك الذي طال انتظاره بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مسألة التطرف العنيف من المقرر عقده في ٣٠ تموز/يوليه، بدعم تقني من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويجري وضع الصيغة النهائية لإطار التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وينتظر أن يوقع عليه رئيسا الهيئتين قبل انعقاد مؤتمر القمة. وأود أن أشير هنا إلى أن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تقوم بوضع وثيقة بشأن استراتيجية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وأنشطة المرتزقة، تمشيا مع طلب مجلس الأمن.

وفي المجال المؤسسي، بدأت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إصلاح متعمق، على أساس قرار اتخذه رؤساء الدول والحكومات في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٥. وينبغي أن تؤدي العملية إلى الخروج بنصوص أساسية جديدة، ولا سيما معاهدة منقحة ونصوص أخرى. إن العملية تسير بشكل جيد؛ وتهدف الخطة إلى أن يقدم لنا فريق دراسي مشاريع نصوص في تموز/يوليه. ومن المرجح أن يقوم رؤساء الدول والحكومات باعتماد النصوص وتوقيعها خلال مؤتمر قمة خاص نخطط لعقده في نهاية عام ٢٠١٨ أو بداية عام ٢٠١٩. وفي إطار هذا الإصلاح، من المقرر تحويل الأمانة العامة إلى لجنة، وإنشاء مجلس أمن وسلام دائم في مقر الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وفيما يخص الحالة السياسية والأمنية والإنسانية السائدة في وسط أفريقيا اليوم، لا يسعنا إلا أن نعترف بأنه على الرغم من الجهود العديدة والتقدم الحقيقي المحرز في السنوات الأخيرة، لا تزال منطقة وسط أفريقيا منطقة أزمات ونزاعات مسلحة، واضحة أو مستترة. كما تعاني المنطقة بوجه خاص من الأزمات السياسية في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن الأزمة السياسية والأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن أنشطة الجماعات الإرهابية في منطقة حوض بحيرة تشاد.

وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بالتقرير ذي الجودة العالية الذي قدمه الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا. ويسرني للغاية أيضا رؤية أن المساهمة التي قدمتها الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا قد أخذت بعين الاعتبار إلى حد كبير في صياغة التقرير. في الواقع، إن التعاون الممتاز القائم بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وكذلك علاقتي الممتازة مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، أخي فال، الذي أرحب

بحضوره في هذه الجلسة، قد مكنت من القيام بأنشطة وبعثات مشتركة في الميدان.

ولدينا إطار تعاون يشمل خطط لأنشطة مشتركة دورية. وقد وضعت آخر هذه الخطط في صيغتها النهائية خلال معتكف مشترك نظمناه في أيار/مايو. لن أخوض في التفاصيل بشأن التقرير الرابع عشر المقدم من الأمين العام، ولكنني أود أن أشير إلى أن بعض التطورات يجب أن تؤخذ في الاعتبار.

في بوروندي، أعلن الرئيس نكورونزيزا أنه لن يترشح للرئاسة في عام ٢٠٢٠. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، برأت المحكمة الجنائية الدولية نائب الرئيس السابق، جان بيير بيمبا، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، هناك – من جهة – ما يبعث على التشجيع نظرا لمشاركة الرؤساء السابقين لدول أفريقيا الوسطى في دعم المبادرة الأفريقية، ولكن – من ناحية أخرى – هناك ما يبعث على القلق بسبب تجدد أعمال العنف في بانغي وفي داخل البلد. هذا أمر مثير للقلق وعلينا أن نعمل بشأنه، بالنظر إلى خطورة الحالة. وفي هذا الصدد، أكرر التأكيد على إدانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لجميع أعمال العنف، لا سيما تلك التي ارتكبت ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأخيرا، فإن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في المنطقة دون الإقليمية ستكون في صميم الاجتماع التشاوري لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية، الذي سيعقده الرئيس علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المقرر عقده في ١ و ٢ تموز/يوليه في نواكشوط.

**الرئيس** (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد علامي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد آلن** (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين اليوم – السفير فال على تقريره وعلى عمل فريقه في هذه المنطقة الصعبة، والسفير علامي على تعليقاته. وأرحب به في مجلس الأمن؛ من الجيد أن نراه اليوم، لأن المنظمات الإقليمية مثل منظمته ضرورية، ويسرنا أنه تمكن اليوم من إظهار التعاون بين المجموعة الإقليمية ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

لا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء الوضع الأمني والسياسي في وسط أفريقيا.

ترد الكثير من هذه الشواغل في تقرير الأمين العام (S/2018/521)، بما في ذلك تهديدات الجماعات الإرهابية، مثل جماعة بوكو حرام والجماعات الأخرى في حوض بحيرة تشاد وجيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونلاحظ برعب استخدام جماعة بوكو حرام للنساء والفتيات كمفجرات انتحاريات.

وكما ناقشنا في مناسبات عديدة سابقة في مجلس الأمن، يلزم اتخاذ إجراء عسكري وغير عسكري لمواجهة هذه التهديدات. ويجب أن نفهم الأسباب الجذرية والاحتياجات السياسية والاقتصادية والإنسانية للسكان. ومن الضروري أن نعتمد نهجا متماسكا وكاملا للأمم المتحدة من أجل معالجة المشاكل القائمة ومنع المزيد من التدهور في المنطقة.

وهذا العام، يوجد ١٠ ملايين شخص في حاجة إلى مساعدة إنسانية في حوض بحيرة تشاد. وقد خصصت المملكة المتحدة مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه استرليني لمعالجة الأزمة على مدى السنوات الخمس المقبلة. وندعو المانحين الدوليين الآخرين

للمساعدة في تعويض نقص التمويل للعمليات الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة.

كما نشعر بالقلق إزاء الحالة في الكاميرون وعدد الضحايا في صفوف كل من المدنيين وقوات الأمن في الكاميرون. إن للمواطنين الحق في الاحتجاج السلمي. وتقع على عاتق الحكومة مسؤولية حماية المتظاهرين، مع حماية سلامة وأمن جميع المواطنين. إننا ندعو جميع الأطراف إلى نبذ العنف ومتابعة الحوار، واتخاذ إجراءات عاجلة للحد من التوترات. ولن يؤدي عدم القيام بذلك إلا إلى تدهور الحالة المقلقة بالفعل.

وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان ''السنة الجديدة'' الذي أطلقه الرئيس للسعي إلى الحوار واللامركزية وضبط النفس. ونشجع الحكومة بشدة على اتخاذ خطوات أخرى لتنفيذ هذا الإعلان. إننا نشيد بدعم بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار في إطار الجهود الدولية الأوسع نطاقا لإيجاد حل دائم للأزمة الحالية. ونشجع على تكثيف تلك الجهود. ونطلب أن يتم إطلاعنا بانتظام على التقدم المحرز.

إننا نشيد بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، في أنغولا وفي أماكن أخرى في المنطقة، بما في ذلك تعبئة الدعم للمبادرة الأفريقية من أجل إحلال السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى مع الشركاء الإقليميين. ونحن نشجع استمرار هذا الدعم. ويضطلع المكتب أيضا بدور حاسم في دعم الدول في المنطقة دون الإقليمية من أجل إجراء انتخابات مناسبة من حيث التوقيت وشفافة وشاملة، ولجهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوضع الأساس للوقاية الهيكلية من العنف المتصل بالانتخابات.

إننا نشعر بالقلق إزاء خطر القرصنة في خليج غينيا، ونحن نقدر إعداد المكتب لتقرير في هذا الشأن. وينبغي إجراء المزيد من التقارير التفصيلية حول المشكلة والعمل الذي يتم القيام به لمكافحتها، نظرا للتهديد الكبير والمهم الذي يهدد النقل الدولي والإزدهار الإقليمي.

وبالإضافة إلى الحكومات الإقليمية، تعتبر المنظمات الإقليمية، بما فيها الإتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومركز الاتصالات والمعلومات للمرأة، ولجنة خليج غينيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، ضرورية للتصدي للتحديات التي يواجهها السلم والأمن، وتعزيز الحكم الديمقراطي وتعزيز التعاون. كما أن التعاون الأقاليمي، لا سيما بشأن قضايا مثل منطقة الساحل، أمر حاسم. ونرحب بالإعلان بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ستعقدان مؤتمر قمة مشترك في شهر تموز/يوليه. ونحن نشجع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على مواصلة دعم ذلك النهج الأقاليمي.

لقد أثبت مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بأنه يمكن أن يكون شريكا موثوقا للحكومات والمنظمات الإقليمية. وللاستفادة على أفضل وجه من الموارد المتاحة، ينبغي أن يركز المكتب على بناء قدرات الكيانات الإقليمية من أجل القيام بأعمال منع نشوب الأزمات، مثل الدبلوماسية الوقائية وآليات الإنذار المبكر والوساطة، ودعم وكالات الأمم المتحدة في المجالات المواضيعية ذات الأولوية، بما في ذلك المجال الجنساني.

وتقدر المملكة المتحدة الجهود التي يبذلها المكتب في المنطقة. ونحن نشجع المكتب على تحسين نقله لهذا العمل الجيد عبر وسائل الاتصال. ومن شأن ذلك أن يكفل قدرة الأشخاص خارج منظومة الأمم المتحدة على فهم عمل المكتب المستمر ودعمه حيثما كان ذلك ممكنا.

**السيد إيسونو مبينغو** (غينيا الإستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): إسمحوا لي أولا وقبل كل شيء، أن أشكر السيد فرانسوا فال أحي، ومجمل فريق مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، على التفاصيل والإحاطة الإعلامية عن الحالة في تلك المنطقة،

ونعرب عن دعمنا الكامل لما يقوم به. كما نرحب بالسيد أحمد علامي، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ونشكره على إحاطته الإعلامية.

نود أن نبدأ بياننا بالإدانة بأشد العبارات للهجوم الذي وقع في ١٠ حزيران/يونيه ضد دورية تابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما أسفر عن مقتل عضو من فرقة حفظ السلام في بوروندي وإصابة آخر. ونحن نعرب عن تعازينا في هذا الصدد.

إننا نحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2018/521). ونعتقد أنه منذ عام ٢٠١١، وهو التاريخ الذي تولى فيه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، مهام مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، وهو يواجه العديد من التحديات التي تقوض السلام والأمن والإستقرار السياسي في منطقتنا دون الإقليمية.

كما قلت من قبل، فإننا نؤيد المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام في وسط أفريقيا ودوره الحاسم في منع اندلاع الأزمات المتعلقة بالانتخابات والتخفيف من حدتها وتعزيز عمليات الحوار والإصلاح السياسيين الشاملة في العديد من البلدان في منطقتنا.

إن المجتمع الدولي يواجه مرة أخرى اليوم تفشياً جديداً لفيروس الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث كانت هناك بالفعل أكثر من ٢٠ حالة وفاة. وتطرح هذه الحالة تحديات جديدة وتتطلب تنسيقاً فورياً في وقت يركز فيه المجتمع الدولي على العملية الانتخابية في البلد. ونأمل أن تتم السيطرة على الوباء في وقت قريب جدًا.

تشكل الحالة السياسية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى تحديات للمنطقة دون الإقليمية، التي نعتقد أنه ينبغي حلها من خلال الحوار الوطني المباشر الذي يدعمه المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من خلال اتخاذ تدابير لتعزيز سلطة الدولة، والتخفيف حدة الفقر، وهذا يعني، التوصل إلى الحلول السياسية جنبا إلى جنب مع التدابير الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، يجب الجمع بين التآزر لمكافحة الجماعات ذات الآثار السلبية، مثل جيش الرب للمقاومة. ويجب على المجتمع الدولي أن يدين أي إهمال للحالة وألا يسمح لهذه المجموعة من المرتزقة بأن تصبح أكثر نشاطا وفعالية. وفي هذا الصدد، لا يزال الإتحاد الأفريقي يدعو إلى تقديم مساعدة دولية لدعم القوات التي لا تزال تحارب تلك المجموعة المسلحة التي لجأت إلى حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ولا تزال حكومة بلدي تشعر بالقلق إزاء الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها جماعة بوكو حرام. لقد أصبحت تلك الجماعة المكونة من الأصوليين الدينيين تشكل الآن تهديدًا ليس فقط لدول حوض بحيرة تشاد بل لجميع دول غرب إفريقيا. كما أنها تشكل أيضا تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولأكثر من ثماني سنوات، بعد انتشار الإرهاب في نيجيريا، زادت بوكو حرام من أنشطتها، في كثير من الحالات باستخدام الأطفال والشابات في الهجمات الانتحارية، مما أثر على بلدان منطقتنا دون الإقليمية، مثل الكاميرون وتشاد. ومن الضروري أيضاً الإشارة إلى أنه في الوقت الذي ضعفت فيه الجماعة الإسلامية عسكريا منذ عام ٢٠١٥ بفضل العمل المشترك لجيوش نيجيريا والكاميرون والتشاد والنيجر، فإن المجموعة قد انسحبت اليوم إلى بحيرة تشاد، ومع ذلك للأسف، لا تزال قوة مدمرة قوية. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي دعم جهود لجنة حوض بحيرة تشاد والإتحاد الأفريقي في التخطيط لعمليات مستقبلية ضد تلك الجماعة الإرهابية.

كما نحث الدول المجاورة والدول الأخرى الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على ضمان التعاون الإقليمي للتحقيق ومكافحة الشبكات الإجرامية والجماعات

المسلحة المشاركة في الإستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتهريبها، مثل الذهب والماس والصيد غير المشروع والإتجار في أنواع الحيوانات والنباتات البرية. ونأمل أن تتمكن المنطقة من إعادة تأسيس نفسها قريباً.

من الضروري اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي بشأن تنفيذ تدابير للتعامل مع الحالة الإنسانية في تلك البلدان، وكذلك مع أنشطة بوكو حرام، لكفالة أنه يمكنها الاستمرار في تلقي المعونة وتمكينها من التعامل مع الأزمة الإنسانية، وهي أحد التبعات الرئيسية للمشاكل التي تؤثر على المنطقة.

وقد أحاطت حكومة بلدي علما بالبيان الذي أدلى به رئيس بوروندي، بيير نكورونزيزا، فيما يتعلق بقراره عدم الترشح للرئاسة في العام ٢٠٢٠، على الرغم من أن دستور البلد يمكنه من الترشح مرة أخرى. وتغتنم غينيا الاستوائية هذه الفرصة لدعوة السلطات البوروندية إلى توطيد عمليتها السياسية، الأمر الذي سيكون حاسما للانتخابات المقبلة. وكذلك نحثها على استئناف الحوار الشامل برعاية بلدان المنطقة وانطلاقا من روح اتفاقات أروشا.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في المنطقة، لا تزال الحالة عامة متقلبة بسبب عودة ظهور العنف واستمرار نشاط ووجود الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها، وهو ما يقوض للأسف سلطة الدولة ويؤثر تأثيرا مباشرا على البلدان المجاورة. وينطبق ذلك الأمر في الواقع على محاولة الانقلاب الفاشلة في بلدي في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، التي تسللت فيها مجموعة من المرتزقة الأجانب إلى بلدي بهدف استخدام العنف من أجل تغيير النظام الدستوري. وقد رفض شعب غينيا الاستوائية، الذي يحترم ويدعم النظام الدستوري وتعزيز مؤسساته الديمقراطية، تلك الأعمال والأعمال المماثلة الأخرى، التي لا تفعل شيئا غير الإخلال بالسلام والأمن والاستقرار الإقليمي.

ليست هذه المرة الأولى التي يعاني فيها بلدي من محاولات مماثلة، كما أشرنا مرار وتكرارا في هذه القاعة. إننا ندرك أنه ينبغي تعزيز آلياتنا الإقليمية لمنع نشوب النزاعات. وإلا فإننا يمكن أن نرى نشأة حالات أكثر خطورة من المؤكد أنها لن تساعد على إحلال السلام في منطقة شديدة التعقيد بالفعل. ومن بين التدابير الممكنة لمنع نشوب النزاعات، كما ذكر السيد فال، المؤتمر المعني باتفاقية وسط أفريقيا بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فنحن نعلم أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يساعد على توسيع وإطالة أمد النزاعات في المنطقة، ولذلك فإنه مسألة ينبغي أن تولى اهتماما رئيسيا.

وتؤكد هذه الحالة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في خليج غينيا على أهمية تنظيم مؤتمر دولي بشأن مكافحة المرتزقة. وينبغي للمجتمع الدولي، في ذلك الصدد، أن يشارك بشكل متزايد في منع نشوب النزاعات في المنطقة عن طريق التعاون ودعم الجهود التي تبذلها لجنة خليج غينيا، في الأساس من خلال التركيز على الحماية البحرية لمنطقة الخليج وعلى منع ومكافحة الجريمة في أعالي البحار من أجل المساعدة على تجنب نشوب النزاعات وصون السلام في المنطقة. تشكل القرصنة في خليج غينيا بالتأكيد أحد شواغل حكومة بلدي، وفي الواقع سيعقد اجتماع بصيغة آريا بشأن الموضوع بعد ظهر اليوم.

إننا نؤيد استمرار تعزيز إطار التعاون الموقع في حزيران/يونيه ٢٠١٦ بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ونشدد على أهمية الرصد الدقيق للاتفاق الثلاثي الموقع في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١١ في الخرطوم بواسطة تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان، لتعزيز الأمن في مناطقها الحدودية المشتركة، ونحض الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة – الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي – على

مضاعفة جهودها لحل النزاعات وتوطيد سلطة الدولة وحماية المدنيين والتوصل إلى حلول تفاوضية للنزاعات في المنطقة، مع الحفاظ على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المعنية.

ونعتقد أن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ينبغي أن يواصل العمل بجد لتحقيق أوجه التآزر بهدف تعزيز التعاون الثنائي بين البلدان المجاورة، وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالي السلام والأمن، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا. ونرحب بالإعلان عن مؤتمر القمة المقبل بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتحض غينيا الاستوائية، بوصفها بلدا من منطقة دون إقليمية مشمولة بتلك الجماعات الإقليمية ودون الإقليمية وبوصفها عضوا في مجلس السلام والأمن دون الإقليمي في وسط أفريقيا، جميع الحكومات وأصحاب المصلحة السياسيين المعنيين على مواصلة الحفاظ على حوار داخلي شامل مع تعاون إقليمي ودون إقليمي وثيق، على أساس فهم أن التغلب على التحديات التي تواجهنا في المنطقة دون الإقليمية على وجه الخصوص، وفي أفريقيا بصفة عامة، سيمكننا في نهاية المطاف من تحقيق أهداف خطة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣.

وقد قادت هذه الحقائق والحقائق الأخرى حكومتي إلى عقد حوارنا الوطني السادس للمائدة المستديرة، بمبادرة من فخامة الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو، المقرر عقده في تموز/يوليه، والذي دعونا له جميع أحزاب غينيا الاستوائية السياسية، سواء كانت مصدقة قانونا أم لا، فضلا عن جميع أصحاب المصلحة في غينيا الاستوائية والناشطين السياسيين داخل البلد وخارجه على السواء. وسنستخدم المائدة المستديرة لمناقشة مسائل هامة مثل الآفاق الاقتصادية وحقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية والاستمرار في تعزيز التماسك الوطني كعنصر يسهم في التقدم الوطني الاستباقي. تمثل هذه المسائل المبادئ التوجيهية التي ما برحنا نحددها خلال عضويتنا في مجلس الأمن، المحددة بأنها التسوية السلمية للنزاعات عن طريق الحوار. ونود أن نعيد تأكيد دعمنا لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. فهو مهم أهمية حاسمة لجهود تحقيق الاستقرار في منطقتنا.

**السيدة فرنش** (الولايات المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص فال والأمين العام علامي على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم وعلى جميع أعمالهما في وسط أفريقيا، التي تواجه مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ونغتنم هذه الفرصة للتركيز على الحالة في الكاميرون التي تتطلب اهتمام كل من مجلس الأمن ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. يساورنا القلق إزاء حقيقة أن الحالة آخذة في التدهور، مع زيادة مستويات العنف، بما في ذلك ضد المدنيين، حسبما شُهد في الأسابيع القليلة الماضية. تشير التقارير الصحفية الأخيرة إلى أن ما يصل إلى ٤٠ شخصا قد قتلوا في المنطقة الشمالية الغربية من البلد، في الأسبوع الأخير من شهر أيار/مايو. إن المخاطر في الكاميرون أكبر من أن يسمح لهذه الأزمة بالاستمرار من دون معالجة. لا تزال الكاميرون تشكل شريكا أمنيا أساسيا في مكافحة جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة في غرب أفريقيا، بما في ذلك بصفتها عضوا في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

إن الأزمة المستمرة في المناطق الناطقة بالإنكليزية تهدد بالانتقاص من أهدافنا الأمنية المشتركة في منطقة حوض بحيرة تشاد. وإن لم تتخذ الآن خطوات لبناء الثقة تفضي إلى حوار واسع مجد، يمكن للتوترات أن تزيد أكثر، مؤدية إلى احتمالات اندلاع أعمال عنف فيما يتصل بالانتخابات القادمة في خريف هذا العام، وإلى احتمال التشكيك في شرعية نتائج الانتخابات. للأسف، فقد شهدنا أمثلة كثيرة جدا لاندلاع التوترات في

منطقة وسط أفريقيا أثناء وبعد العمليات الانتخابية، ومن الواضح أنه سيتعين علينا توخي اليقظة في ذلك الصدد في الأشهر المقبلة في الكاميرون.

وإذ نرحب بالتزام الرئيس بيا المعلن بالحوار في بداية هذا العام، وإذ أننا نقر بالعمل الأولي للجنة الكاميرون لثنائية اللغة والتعددية الثقافية، يساورنا القلق إزاء حقيقة أنه لم يحرز تقدم يذكر حتى الآن في سبيل التوصل إلى حل سلمي. فمعظم إصلاحات عام ١٩٩٦ الدستورية التي تدعو إلى تطبيق اللامركزية، التي كان يمكن لها أن تساعد في نزع فتيل التوترات، لم تنفذ حتى الآن. من الضروري أن تتخذ جميع الأطراف خطوات فورية لنزع فتيل الأزمة، وحماية المدنيين من التعرض للأذى. ونعتقد، في ذلك الصدد، أن للسيد فال ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا دورا هاما في الانخراط مع جميع الأطراف في الكاميرون بغية تشجيع المشاركة البناءة والمساءلة على الادعاءات بالانتهاكات والتخفيف من حدة التوترات.

ونتطلع في الشهور المقبلة إلى إجراء مزيد من المناقشات مع المجلس بشأن الحالة في الكاميرون.

**السيد ميثا – كوادرا** (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة ونحن ممتنون للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد فال والسيد علامي. ونرحّب بالعمل الذي يقومان به في إطار الظروف السياسية والأمنية البالغة الصعوبة.

ونود أن نؤكد على أهمية اعتماد النُهُج الإقليمية ودون الإقليمية للتصدي للتحديات المشتركة، وبناء السلام المستدام والتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات، وعلى الدور الذي تضطلع به مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية ودون الإقليمية.

إن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مثال في هذا الصدد، حيث ينشر المساعي الحميدة وينسّق ويُعزز الاتفاق بين أصحاب المصلحة المعنيين، مما يسهم في منع نشوب النزاعات والأزمات الإنسانية التي تؤثر على أكثر من ١١ مليون شخص، بالإضافة إلى دعم مختلف الجهود والإصلاحات في تطوير وتعزيز المؤسسات. ونشيد بالتنسيق والشراكات التي أنشأها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ونتطلع إلى إجراء الانتخابات في البلدان الخمسة لوسط أفريقيا. ونشدد على أهمية الاستقرار السياسي والمشاركة الواسعة للمواطنين، ولا سيما النساء والشباب، في تلك الانتخابات. إن تعزيز المؤسسات الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة أمر أساسي لبناء السلام المستدام. ومع ذلك، يجب أن نُعرب عن القلق إزاء استمرار العنف والانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي تم رصدها في المنطقة دون الإقليمية. وينبغي لإجراءات مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أن تُمكّن المجتمع الدولي من رصد الحالة عن كثب وتعزيز الوقاية. ونحن ندين ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء استمرار التهديد الإرهابي لجماعة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك الهجمات على المدارس والاعتداء على النساء والأطفال واستغلالهم، وكذلك أعمال ما يسمى جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرحّب بالاستراتيجية المشتركة، برعاية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي تهدف إلى منع الإرهاب ومكافحته، ولا سيما التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وغيره من الأنشطة التي تربط بين الإرهاب والجريمة المنظمة. ويجب على المجتمع الدولي دعم هذه الجهود بقوة. ونرحّب أيضاً بإصلاح مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، ونشدد على تكامله مع إجراءات

مكافحة الإرهاب التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي وتنسيقه مع لجنة حوض بحيرة تشاد ومنظومة الأمم المتحدة.

ويجب علينا أن نتذكر أن هذه المنطقة دون الإقليمية تواجه أزمة إنسانية حادة، إذ يعتمد ١١ مليون شخص اعتماداً كبيراً على المساعدة الخارجية. وقد تشرّد الملايين أيضاً بسبب الجوع والعنف. ويجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لمعالجة تلك الحالة الهشة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييد بيرو لتمديد ولاية المكتب والإقرار مرة أخرى بالعمل الذي يقوم به لخدمة شعب أفريقيا الوسطى والحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

**السيد دجيدجي** (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي السيد فرانسوا لونسيني فال والسيد أحمد علامي على إحاطتيهما الإعلاميتين الممتازتين ويؤكد لها دعم كوت ديفوار.

ونرحّب بالتقدم المحرز في السنوات الأخيرة في العديد من بلدان وسط أفريقيا. ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء خطورة التحديات السياسية والأمنية المتعددة الجوانب، مثل النزاعات المسلحة، والإرهاب، والصيد غير المشروع، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والقرصنة البحرية.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، لا يزال تجدد أعمال العنف يشكل مصدر قلق، بما في ذلك الاشتباكات بين الجماعات العرقية والطوائف الدينية والاعتداءات المتكررة ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن غياب سلطة الدولة على رقعة واسعة من الأراضي الوطنية، وأنشطة المرتزقة والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والأسلحة، كلها تحديات تؤثر سلباً على أمن البلد والمنطقة بأسرها. وتتطلب الحالة استجابة منسّقة من جانب المجتمع الدولي لمواجهة هذه التحديات.

ويؤيد وفد بلدي المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الجارية برعاية الاتحاد الأفريقي، والتي ينبغي أن يُمكّن تنفيذها الفعّال لخارطة الطريق من إحراز تقدم كبير نحو التوصل إلى حل دائم للأزمة في ذلك البلد. ونرحّب أيضاً بالجهود التي يضطلع بها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد تواديرا، لتعزيز الحوار البناء والتشاور بهدف ضمان المصالحة الوطنية الشاملة، التي لا غنى عنها لتحقيق السلام الدائم.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يدعو وفد بلدي إلى التنفيذ الفعال لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر من أجل كفالة إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. ونرحّب بالتقدم الذي تم إحرازه في ذلك المجال. ونشجع الحكومة الكونغولية أيضاً على القيام بالمزيد من أجل التصدي للتحديات المتبقية، وبخاصة المسائل الأمنية، وإلى اتخاذ التدابير اللازمة لتهدئة البيئة الاجتماعية السياسية كشرط مسبق لإجراء انتخابات سلمية.

وفيما يتعلق بالحالة في بوروندي، تحيط كوت ديفوار علماً بنتائج الاستفتاء على مراجعة الدستور، المعقود في ١٧ أيار/مايو. وندعو جميع الأطراف إلى استئناف الحوار الشامل بين الأطراف البوروندية تحت إشراف جماعة شرق أفريقيا وفي إطار اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، بهدف التغلب بصورة نهائية على الأزمة.

إن الحالة الأمنية في حوض بحيرة تشاد هي أيضاً مصدر قلق لوفد بلدي في ضوء التهديد المستمر الذي تشكله جماعة بوكو حرام، التي تمتدّ أنشطتها الإجرامية إلى الكاميرون وتشاد والنيجر. ويرحّب بلدي بالتنفيذ المقبل لاستراتيجية تحقيق الاستقرار في منطقة بحيرة تشاد، التي تسعى إلى تحديد الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ومحاكمتهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم وفقاً للقرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧). كما يؤيد وفد بلدي تعزيز الدعم للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام،

بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد، على نحو ما أوصى به الأمين العام في تقريره (S/2018/521).

كما أن كوت ديفوار قلقة من أعمال جيش الرب للمقاومة، الذي لا يزال يشكل خطراً على سلامة المدنيين، رغم الحدّ من قدراته التشغيلية. وفي الواقع، يقوم هذا الجيش بانتظام بعمليات الخطف والنهب والإعدام خارج نطاق القضاء والاعتداءات الجنسية، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرحّب وفد بلدي بتمديد ولاية مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة التي أطلقها الاتحاد الأفريقي حتى ٢٢ آب/أغسطس. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم العنصر العسكري في مبادرة التعاون الإقليمي، الذي لا يزال يشكل آلية مناسبة للتعاون والتنسيق في الكفاح ضد جيش الرب للمقاومة.

وتُبيِّن الصعوبات التي أشرت إليها تواً الحاجة إلى وضع استراتيجية للتعاون الإقليمي من أجل توفير استجابة مناسبة للتحديات التي تقوّض أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل تعزيز السلام والأمن، ويرحّب باعتماد مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا استراتيجيةً لمنع ومكافحة الإرهاب في المنطقة، وفقاً لتوصية لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

كما تشجع كوت ديفوار على تنفيذ الاستراتيجية دون الإقليمية لمكافحة أنشطة الارتزاق والجريمة المنظمة عبر الوطنية في وسط أفريقيا، فضلا عن اعتماد اللوائح دون الإقليمية بشأن الرعي، على النحو الذي قرره مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا.

ويرحب وفد بلدي التعاون الجيد القائم بين المنظمات دون الإقليمية والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في إطار الخبرات المشتركة والدعم المتبادل من أجل مواجهة التحدي المتمثل في مكافحة عدم الاستقرار. ويعلق أهمية خاصة على مؤتمر القمة المشترك للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن السلام والأمن وتغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف، الذي سيُعقد في تموز/يوليه. ونأمل أن تعزز استنتاجات مؤتمر القمة أوجه التآزر الأقاليمي في التصدي للتحديات المتصلة بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام، مع تعزيز قدرات المؤسسات دون الإقليمية.

ويوفر لنا تقرير الأمين العام (S/2018/521) بنظرة متعمقة مفيدة بشأن الأداة الممتازة للدبلوماسية الوقائية المتمثلة في مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. فقد أدت أنشطته خلال السنوات الثلاث الماضية إلى إحراز تقدم كبير في مجالات السلام والأمن والاستقرار في وسط أفريقيا، بما في ذلك منع اندلا ع الأزمات والتخفيف من حدتها وتشجيع الحوار وتنفيذ الإصلاحات السياسية الشاملة للجميع، لا سيما في تشاد وغابون وسان تومي وبرينسيبي.

وفي مواجهة تحديات توطيد السلام وإنعاش سياسات التنمية المستدامة في أفريقيا الوسطى، يقوم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بدور حيوي في دعم الجهود التي تبذلها دول وشعوب المنطقة دون الإقليمية في سعيها إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية، لا سيما من خلال استراتيجيات الشراكة مع المؤسسات الأخرى، بغية تحقيق وحدة العمل وتجميع موارد العمل.

وفي هذا السياق، ينبغي أن نشجع اتخاذ إجراء ملموس، مثل إطار التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، الذي وُقع في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في نيويورك. وعلاوة على ذلك، يرحب وفد بلدي بالتعاون الممتاز بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

ومنطقة الساحل في المواءمة بين نهج الأمم المتحدة للسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية لكل منهما.

وفي الختام، تؤيد كوت ديفوار تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وتظل مهمته للمساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية وجيهة فما يتعلق بالسعي إلى السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول وسط أفريقيا.

**السيد توميش** (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشكر وفد بلدي مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، الممثل الخاص للأمين العام فال والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السيد أحمد علامي، على ما قدماه من معلومات مستكملة مستفيضة ومساهمتهما في مداولاتنا اليوم. ونود أن نقدم ملاحظاتنا وتوصياتنا بشأن بعض النقاط الرئيسية البارزة.

أولا، تدرك كازاخستان أهمية العمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، تمشيا مع خطة السلام الجديدة للأمين العام، في جملة أمور، في مجال الدبلوماسية الوقائية والوساطة، فضلا عن الدعم الذي يقدمه إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تحقيق السلام الدائم والطويل الأجل. كما نحيط علما، على الرغم من المشاكل القائمة في المنطقة، بجهود والتزامات بلدان المنطقة لزيادة التكامل دون الإقليمي والإصلاحات الجارية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد.

ومن ناحية أخرى، نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء التوتر في المناطق الناطقة بالإنكليزية في الكاميرون. ونؤيد الجهود التي تبذلها سلطات الكاميرون، وكذلك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بغية معالجة هذه المسألة. وفي الوقت نفسه، نحث جميع الأطراف المعنية على تهيئة جميع الظروف اللازمة لوقف العنف، ونؤكد على ضرورة إقامة حوار حقيقي وشامل للجميع، وإعادة بناء الثقة، واستخدام تدابير بناء الثقة.

ثانيا، فيما يتعلق بمسار مكافحة الإرهاب، نوجه الانتباه إلى أنشطة جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات المتطرفة وشبكات الجريمة المنظمة. ولذلك، من المهم أن يواصل الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد والأمم المتحدة العمل على وضع وتنفيذ استراتيجية إقليمية منسقة جيدا لمكافحة الأسباب الجذرية للأزمة، التي لها طابع عبر وطني وتمتد خارج الحدود. وفي الوقت نفسه، لكي تكون الأمم المتحدة فعالة ومبسطة، يتعين عليها أن تستخدم نهجا على نطاق المنظومة قاطبة وتعمل ككيان واحد مع تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية من أجل تعزيز استدامة الاستقرار السياسي والاجتماعي – الاقتصادي.

وتواجه الدول الإقليمية تحديات غير مسبوقة في مجال مكافحة الإرهاب. ونؤيد الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لتنسيق أنشطة المنظمات الإقليمية في هذا الصدد. ونرحب باعتماد استراتيجية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل منع ومكافحة الإرهاب في وسط أفريقيا، التي وُضعت في إطار لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وفي هذا السياق، ندعو جميع الشركاء الدوليين – مثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في منطقة حوض بحيرة تشاد والقوة الإقليمية للاتحاد الأفريقي في منطقة وسط أفريقيا – إلى مواصلة تقديم الدعم إلى القوات الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

ثالثا، إن مشكلة تزايد عدد المشردين داخليا واللاجئين في المنطقة تستحق اهتماما خاصا. وهذه المسألة، إلى جانب الحد من إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بسبب انعدام الأمن لمن يحتاجون إلى المساعدة، تضع عبئا ثقيلا على المجتمعات والبلدان المضيفة في ظل التمويل المحدود للمساعدة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، فإن تفشي الأوبئة يؤدي إلى تفاقم الحالة.

وفي هذا الصدد، فإن المطلوب ليس هو دعم المانحين الدوليين فحسب، بل أيضا بذل الجهود المنسقة من جانب الحكومات المحلية لضمان الأمن وتهيئة الظروف للعودة الطوعية للاجئين، بدعم كامل من منظومة الأمم المتحدة.

وأخيرا، فإننا نقدر كثيرا الدور التنسيقي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا باعتباره أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا وإسهامه القيم في الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة. ومع ذلك، لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به لتوطيد المكاسب التي تحققت. وفي هذا الصدد، نؤيد تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا للسنوات الثلاث المقبلة.

**السيد إنتشاوستي خوردان** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والسيد أحمد علامي، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات. ونشدد على الدور الهام اللذين يقومان به في المنطقة.

وتشيد بوليفيا وتنوه بالعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في مجالات الدبلوماسية الوقائية والمساعدة الانتخابية والوساطة وتدابير بناء الثقة، فضلا عن الدعم الذي يقدمه إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل الإسهام في الحد من التوترات في المنطقة. وينبغي عدم إغفال ذلك العمل، بل يجب مواصلة تعميقه بالتعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين في إطار مبدأ احترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لكل دولة من الدول التي ينفذ فيها ولايته.

ويجب أن تُبذل هذه الجهود للتصدي للتحديات المتبقية في مجالات السلام والأمن والمساعدة الإنسانية والتنمية الاقتصادية، التي يجب بحكم تعقيدها أن تُعالج من خلال استراتيجية مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والأفرقة القطرية للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيان ولجنة خليج غينيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد. وبالتعاون مع تلك المنظمات يجب مواجهة التهديدات الحالية والناشئة من أجل الحد من آثارها المحتملة على استقرار المنطقة دون الإقليمية.

وفي ذلك الصدد، نرحب ترحيبا حارا بالاجتماع الاستشاري لرؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في إطار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، الذي اتفقوا فيه على عقد دورة لجمعية رؤساء دول مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا.

وبالمثل، نثني على العمل الذي اضطلع به وزراء الدول الأعضاء في مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا في دورته العادية الخامسة، التي اعتمدت خلاله، في جملة أمور، استراتيجية لمنع ومكافحة الإرهاب في وسط أفريقيا وأخرى لمكافحة أنشطة المرتزقة والجريمة العابرة للحدود الوطنية.

كما نثني على الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن اجتماعهما التشاوري في لومي. وخلال ذلك الاجتماع، أشير إلى أن كلتا المنظمتين ستنظمان مؤتمر قمة معني بالسلام والأمن وتغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف، في تموز/يوليه. ونسلط الضوء على مبادرة الرئيس بونغو أوديمبا، الذي زار بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عدة بلدان في المنطقة لإجراء مناقشات بشأن الأمن والتكامل الإقليمي. وفي هذا السياق، نعتقد أنه على الرغم من أن الحالة مختلفة في كل بلد، يجب

أن تُحل النزاعات في المنطقة عن طريق الوساطة والدبلوماسية الوقائية، وفي المقام الأول بالحوار السياسي البنّاء والشامل للجميع.

وتماشيا مع الملاحظات السابقة، نؤكد مجددا أنه يجب علينا النظر في إمكانية تكرار مبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في وسط أفريقيا من أجل التصدي للتحديات الأمنية ومكافحة الإرهاب في إطار من التعاون الإقليمي والمؤسسي والتنسيق. وفي ذلك السياق، نبرز أهمية التقدم الذي أحرزته القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والشركاء الإقليميون والدوليون في مكافحة جماعة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد. ونؤكد أيضا على جهود الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد ولجنة حوض، التي أسفرت، بدعم من مختلف كيانات الأمم المتحدة، عن عقد مؤتمر في نجامينا لوضع نهج إقليمي منسق للعثور على الأفراد المرتبطين بجماعة بوكو حرام وتنظيم داعش ومحاكمتهم وإعادة إدماجهم وفقا للقرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧). ونعتقد أنه من أجل التصدي لتلك التحديات، يجب على بلدان المنطقة والمجتمع الدولي ككل تحديد الأسباب الجذرية لهذه التحديات. ويتمثل أحد الأسباب في الافتقار إلى الرقابة على استخدام الموارد الطبيعية التي تستخدم في تمويل الأنشطة غير المشروعة للجماعات، مثل جيش الرب للمقاومة – وهو إحدى الجماعات المسلحة التي لا تزال تشكل خطرا على أمن المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إننا نناشد المجتمع الدولي النظر في الحالة الإنسانية في المنطقة دون الإقليمية. ففي منطقة حوض بحيرة تشاد لوحدها هناك حوالي ١٠ ملايين شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ومئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين معرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي والأمراض، مثل الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويعانون من انعدام الخدمات الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، تلاحظ بوليفيا أن أحد العوامل الأخرى التي تعزز بناء السلام في المنطقة هو زيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار. ونشجع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على مواصلة جهوده في هذا الصدد وفي تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وأخيرا، من الضروري والمهم أن نواصل مضاعفة الجهود الرامية إلى حشد الدعم السياسي والتقني والمالي من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في وسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، لا بد من مواصلة دعم عمل مكتب الأمم المتحدة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وستركز ولايته المقبلة على التحضير لمنع أعمال العنف المتصلة بالانتخابات، والدبلوماسية الوقائية، والسلام والأمن وجهود الوساطة. ونعتقد أنه من المهم تجديد ولايته لمدة ثلاث سنوات أخرى.

**السيد أليمو** (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فال على إحاطته الإعلامية عن أنشطة مكتبه وتقييمه للاتجاهات الرئيسية فيما يتعلق بالتطورات في الحالة السياسية والأمنية في منطقة وسط أفريقيا. ونسلم بأهمية العمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في استخدام المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية في مجال الوساطة،، فضلا عن الدعم الذي يقدمه للأمم المتحدة وللمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن في المنطقة.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السيد علامي، على إحاطته الإعلامية. نحن نقدر عمله وإسهامه.

وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2018/521)، فإن الحالة في منطقة وسط أفريقيا لا تزال مقلقة للغاية وتتطلب أقصى اهتمامنا. ولا يزال الإرهاب يشكل أحد الشواغل الرئيسية في المنطقة وتفاقمه النزاعات الطويلة الأمد، والعجز في الحكم وضعف السلطة المركزية ومؤسسات الدولة. ولا تزال الجريمة

المنظمة عبر الوطنية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالجماعات الإرهابية وأنشطة الجماعات المسلحة، مثل جماعة بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة، تؤثر على الاستقرار في المنطقة. وفي هذا المنعطف، أود أن أدين بأقوى العبارات الهجمات المتكررة التي ترتكب ضد حفظة السلام الذين يعملون في ظروف صعبة ويواجهون تحديات هائلة في المنطقة. ونحن نعرب عن تعاطفنا تضامنا مع أسر ضحايا تلك الهجمات، ونأمل أن يخضع مرتكبو هذه الأعمال الشنيعة للمساءلة.

ومن الواضح أن تدهور الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية – الاقتصادية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي له آثار سلبية أيضا على المنطقة الأوسع نطاقا، يشهد على هشاشة الوضع في البلد. وتحمل في ثناياها إمكانية عكس مسار المكاسب المحدودة التي تحققت في الآونة الأخيرة وإغراق البلد في دوامة أخرى من العنف والنزاع. ولئن كنا نقرّ بالخطوات المختلفة التي اتخذتها الحكومة لبسط سلطة الدولة، وإجراء الإصلاحات المؤسسية والتفعيل التدريجي لقوات الدفاع والأمن، فإن هناك حاجة ملحة إلى وقف دوامة العنف في مختلف أنحاء البلد من خلال تعزيز السلام والمصالحة. ومن الأهمية بمكان كفالة إجراء حوار أوسع نطاقا وأكثر شمولا للجميع، والتوفيق بين مختلف المجتمعات المحلية، من أجل التصدي للتحديات التي يواجهها البلد. ولذلك، نعتقد أن الحكومة تحتاج إلى مزيد من الدعم للعمل ضمن فريق ميسري المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، التي تظل الإطار الوحيد للسلام والحوار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويأتي في صلب المشكلة في منطقة وسط أفريقيا التهديدُ الذي تشكله جماعة بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة. وكما يذكر تقرير الأمين العام، لا تزال جماعة بوكو حرام تشكل تهديدا في منطقة حوض بحيرة تشاد. ومع أن قدرة جيش الرب للمقاومة قد تضاءلت كثيراً، فإنه ما زال نشطا في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من أنه جرى تذكيرنا جميعا بأسباب الفراغ الأمني الذي نشأ والنكسات في قتال جيش الرب للمقاومة، فإننا نقدر الوحدة الكونغولية التابعة لفرقة العمل الإقليمية والتزامها بمحاربة جيش الرب للمقاومة على أرضه. ونعتقد أن تعزيز الدعم السياسي والدبلوماسي والتشغيلي أمر بالغ الأهمية بالنسبة لتلك العملية. وبالمثل، ينبغي الإشادة بجهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. نحن ندعو مجلس الأمن إلى تعزيز ولايتها لتمكينها من الاستجابة للحالة المتغيرة على أرض الواقع.

وفيما يتعلق بجماعة بوكو حرام، على الرغم من ضعف موقفها فقد استمر الضرر الأمني والإنساني الذي تلحقه ببلدان منطقة حوض بحيرة تشاد. ولذلك يكتسي تعزيز الدعم السياسي وتعبئة الموارد اللازمة للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات أهمية بالغة لكي يتم إضعاف قدرة الجماعة الإرهابية بشكل كبير، ومواصلة طردها من معاقلها بنجاح.

كل ذلك يجعل من الأهمية بمكان متابعة السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا عن كثب، ربما بقدر أكبر مما كان عليه الحال حتى الآن. من المهم دعم استقرار بلدان المنطقة التي حافظت على السلام لفترة طويلة. ونعتقد أن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا يتحمل مسؤولية كبيرة في هذا الصدد، لكنه، بطبيعة الحال، يحتاج إلى دعم المجتمع الدولي لكي يكون قادرا على الاضطلاع بمسؤولياته.

وفي الوقت نفسه، لا نزال ندعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس في أنشطتها والامتناع عن المزيد من الأعمال التي يمكن أن تقوض إمكانيات التعاون المتبادل. ولا ينبغي لنا تجاهل التطورات الأخيرة التي أشار إليها ممثل غينيا الاستوائية فيما يتعلق بأن أنشطة المرتزقة لا تزال تمثل مشكلة، بما في ذلك في هذه المنطقة.

ونعتقد أن الجهود التي بذلتها حكومة وشعب الكاميرون نحو التسوية السلمية للتحديات التي تواجهها من خلال حوار شامل وهادف وتحقيق المصالحة الوطنية، ينبغي أن تحظى بالدعم اللازم. وبالمثل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي الأولية للدبلوماسية الهادئة، ويتناول بعناية مسائل من هذا القبيل، ونوصي أيضا باستخدام المساعي الحميدة للأمين العام في هذا الصدد، ونقدر المبادرة التي اتخذها بالفعل. نحن نؤمن بشدة بأنه يتعين دائما منح التدابير الوقائية الأسبقية، ومن الأهمية بنفس القدر الامتناع عن تهويل الحالات، وهو ما قد يفاقم المشاكل في نهاية الأمر. لهذا السبب فإن الدبلوماسية الهادئة تكون دائما مثمرة بقدر أكبر.

أخيرا، نود أن نكرر اعتقادنا الراسخ بأن المكتب يؤدي دورا حاسما في دعم مختلف الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة دون الإقليمية للحد من التوترات بطريقة سلمية، من خلال عمليات الحوار الشامل والحقيقي. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤيد بقوة تجديد ولاية المكتب. وفي ضوء التحديات العديدة التي تواجه منطقة وسط أفريقيا، يبدو من المنطقي والمناسب للمجتمع الدولي أن يفعل المزيد لمساعدة المكتب الإقليمي على التصدي لهذا التحدي. ونطلب من مكتب الأمم المتحدة بذل المزيد من الجهود؛ ولدى قيامه بذلك، ينبغي لنا أن تتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز قدراته.

**السيد أورينيوس سكاو** (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أنا أيضا أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص فال والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السفير علامي، على إحاطاتيهما الإعلاميتين المفيدتين إلى المجلس اليوم.

كما سمعنا هذا الصباح، فإن منطقة وسط أفريقيا ما زالت تواجه عددا من التحديات. تشمل هذه التحديات العمليات الانتخابية والتحديات ذات الصلة بالحيز السياسي. كما أن تخلف النمو والحالة الإنسانية في المنطقة يشكلان أيضا مصدر قلق. وبالنظر إليهما معا، فإن الحالة تستحق اهتمامنا واهتمام المنطقة على نحو متواصل، إذ أن الحالة بمثابة علامة إنذار مبكر بتحديات أكبر على المدى الأبعد.

وفي ظل هذه الظروف، فإن دور مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في مجال منع نشوب النزاعات، بما في ذلك من خلال مساعيه الحميدة ودعم التعاون والتكامل الإقليميين، يكتسي بالطبع، أهمية بالغة. إن المكاتب الإقليمية أحد أكثر الأدوات التشغيلية فاعلية لدى الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات. وينبغي دعمها وتعزيزها ومضاعفة أثرها. وفي هذا الصدد، للمجلس دور هام يضطلع به، ولا سيما بالوقوف بجانب مبعوثينا. ونود أن نعرب عن دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها الممثل الخاص فال وفريقه في مكتب الأمم المتحدة الإقليمي اليوم.

إن المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لا تؤدي دورا حاسما في تعزيز التكامل والتنمية فحسب، بل وأساسية لمنع نشوب النزاعات وتعزيز السلام. ولذلك، فإننا نشجع استمرار الدعم المقدم لبناء قدرات المنظمات الإقليمية في منطقة وسط أفريقيا. كما نرحب بزيادة التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك مؤتمر القمة المقبل.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء سوء الوضع الأمني ووضع حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى ونرحب بالزيارة المشتركة التي اضطلعت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ونرحب أيضا بالزيارة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في نيسان/أبريل. من المهم أن تواصل الأمم المتحدة تشجيع ودعم الاتحاد الأفريقي والمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وخريطة طريق ليبرفيل.

ويساورنا القلق من أن الحالة في شمال غرب وجنوب غرب الكاميرون لم تحل بعد. الحاجة إلى معالجة المظالم التي طال أمدها واضحة ومن أجل المضي قدما بصورة سلمية، من المهم أن تتصرف جميع الأطراف بمسؤولية وتمتنع عن أعمال العنف وتساهم في إعلاء حقوق الإنسان، فضلا عن تعزيز إجراء حوار مفتوح وشامل للجميع، لا سيما فيما يتعلق بمسألة اللامركزية. للحالة في الكاميرون آثار مباشرة على السلام في المنطقة دون الإقليمية الأوسع نطاقا، ولذلك يجب أن نواصل متابعة الحالة عن كثب، بما في ذلك في ضوء الانتخابات المقبلة. وستكون المشاركة المستمرة للممثل الخاص أمرا أساسيا، وهو يحظى بدعمنا الكامل في هذه الجهود.

لقد أيدت السويد تنظيم منتدى حكام مقاطعات بحيرة تشاد بشأن بناء السلام والمنع والاستقرار والتعاون الإقليمي، الذي عقد في أيار/مايو في مايدوغوري. وسبق الاجتماع الناجح مشاورات مع أكثر من ١ ٠٠٠ من النساء والرجال والشباب من المجتمعات المحلية حول البحيرة، بما في ذلك الجماعات الدينية. وأبرزت هذه المشاورات والمنتدى ذاته بوضوح الحاجة إلى اتباع نهج إقليمي كلي لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك الآثار الضارة لتغير المناخ.

وكانت النتيجة الرئيسية لهذه العملية هي إنشاء منتدى الحكام كوسيلة للحوار بين حكام الولايات المتضررة، بهدف تحسين التنسيق والتعاون عبر الحدود. ونأمل لهذه الجهود وغيرها من الجهود لمتابعة القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، بشأن منطقة حوض بحيرة تشاد، أن تفيد في وضع استراتيجية تحقيق الاستقرار الإقليمي.

**السيدة فرونيتسكا** (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر السيد فرانسوا فال، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والسيد أحمد علامي، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

أود أن أركز على ثلاثة جوانب: الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في المنطقة.

نشيد بالعمل الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا من حيث المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة، وفي دعم مبادرات الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية لتحقيق السلام والأمن في المنطقة.

غير أن التطورات الأخيرة في وسط أفريقيا تسلط الضوء على الطابع المتقلب للحالة السياسية والأمنية والاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية. تتطلب الأسباب الجذرية للمشاكل آنفة الذكر في هذه المنطقة استجابة عاجلة، ولا سيما عن طريق تعزيز الحكم الرشيد والإصلاحات الاقتصادية.

وإذ نضع في الاعتبار الانتخابات المقبلة المقررة على مختلف المستويات في العديد من بلدان المنطقة، نتوقع أن تعمل حكومات هذه الدول صوب إجراء عمليات انتخابية سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع في الوقت المناسب، وأن تكفل مشاركة النساء والشباب.

إن الحالة غير المستقرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جمهورية أفريقيا الوسطى فضلا عن التطورات الأخيرة في الكاميرون تشكل مصدر قلق خاص لنا. وترى بولندا أن الدعم الدولي والإقليمي لبناء الدولة وتحقيق الاستقرار في هذه البلدان يكتسي أهمية بالغة، ليس من المنظور الخاص بالدول فحسب، بل ومن منظور المنطقة دون الإقليمية بأسرها.

وبينما نقدر المنجزات التي تحققت حتى الآن، فإننا لا نزال نشعر بالقلق لأن جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام يشكلان تهديدا خطيرا للأمن في أجزاء كبيرة من المنطقة. ويثبت ذلك أن المبادرات الدولية الرامية إلى مكافحة تلك

التنظيمات تتطلب الدعم المتواصل، لا سيما من جانب القوة المشتركة المتعددة الجنسيات وفرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي.

إننا ندين جميع أعمال العنف التي ترتكب في منطقة جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك تجنيد الأطفال في صفوفه جيشها والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. والنزاعات والأحوال غير المستقرة في بعض دول وسط أفريقيا هي السبب الرئيسي للأزمة الإنسانية في المنطقة. والاستجابة المناسبة للتحديات القائمة في هذا الصدد تتطلب التنسيق السلس والشامل بين جميع الأطراف المشاركة في الحفاظ على الاستقرار والسلام في الميدان، فضلا عن إجراء حوار بناء مع السلطات المحلية.

وتدعو بولندا إلى الوقف الفوري لجميع الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، لا سيما الموظفين الطبيين العاملين في المستشفيات أثناء الأزمات، والسماح لهم بالوصول الكامل بغية الاضطلاع بولايتهم وتقديم المساعدة الضرورية إلى السكان المتضررين. ونؤيد تأييدا تاما الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة، فضلا عن الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، فإن بولندا تحيي الدور الرئيسي للشركاء الإقليميين والمنظمات الإقليمية، وتثني على جهودهم للتصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الإقليمي.

وفي الختام، فإننا نتشاطر الأفكار الواردة في التقرير الأخير للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. ونود أن نعرب مجددا عن دعمنا للممثل الخاص السيد فال وتأييدنا لمواصلة تمديد ولاية المكتب.

**الرئيس** (*تكلم بالروسية*): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥